٥ ــ الايداعات الكبرى للأموال من قبل اوبك في الاقتصاديات الغربية.
٦ ــ المساعدات السخية من اوبك الى دول العالم الثالث غير النفطية.

لقد راكمت اوبك في الفترة الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ عائدات اجمالية من النفط بلغت حوالي ٤٧٠ مليار دولار. وفي الفترة نفسها ارتفعت فاتورة وارداتهامن السلع، من ٣٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤ (وكانت ٢٠ ملياراً فقط في العام ١٩٧٣)، الى ٨٤ مليار دولار في العام ١٩٧٧، بالغة باجمالي الواردات ٢٥٠ ملياراً. فاذا ما وضعنا في حسابنا، العائدات الصافية للخدمات والتحويلات الخاصة، فان اجمالي عائدات الأربع سنوات يصل الى ١٧٩ مليار دولار (انظر الجدول رقم ٥). ومن هذه العائدات كانت حصة الدول العربيةالتسع الأعضاء في اوبك ١٤٠ ملياراً.

لقد ارتفعت واردات الدول العربية الأعضاء في اوبك من الولايات المتحدة وحدها من ١٠٦٣ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٠٦٣ مليون دولار في العام١٩٧٧. وهذه الزيادة تمثل معدل ارتفاع سنوي مقداره ٥٥٪. كذلك فان زيادات كبرى في الواردات قد سجلت لصالح الاستيراد من اوروبا الغربية واليابان. فقد بلغت، مثلاً، واردات دول الاوبك العربية من مجموعة السوق الاوروبية المشتركة ٤٢٩٩ مليون دولار في العام ١٩٧٣، وارتفعت في العام ١٩٧٧ الى ١٨٧٣٥ مليوناً. كذلك فان حصة اليابان من واردات دول الاوبك العربية، ارتفعت من ٩٨١ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٩٧٢ مليوناً في العام ١٩٧٧[٢٥].

اضافة الى ذلك، وفي حين ارتفعت الأسعار في الغرب ارتفاعاً حاداً، فان اوبك اصبحت تحصل على الأقل من عائداتها.

لقد كان التضخم قائماً قبل ان يحدث رفع اسعار النفط اي اثر. ولكن ارتفاع اسعار النفط أصبح المحور الذي تدور عليه مطالب رفع اسعار البنزين والسلع الأخرى. لقدتضاعفت الأسعارتقريباً في الدول الصناعية بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٨. وهكذا، فان كل دولار من عائدات النفط في العام ١٩٧٨ كان يساوي ٥٠ سنتاً فقط بالنسبة لأسعار ١٩٧٢ ويجب أن يلاحظ ان التضخم لا يتطابق فقط مع التدفق المستوي للمداخيل النفطية، بل أيضاً مع المخزون المتراكم للقطع الأجنبي.

وليس التضخم وحده، بل هبوط قيمة التبادل بالدولار الاميركي، هو ما استنفذ القوة الشرائية لعائدات الاوبك. لقد هبط الدولار هبوطاً حاداً منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (حوالي ١٥٪). وبمعدل أكبر بالنسبة للعملات الأقوى، فمثلاً هبط بنسبة ٣٨٪ بالنسبة للمارك الالماني والين الياباني والفرنك السويسري بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٨. إن اوبك تواجه خطراً مؤكداً في قيمة الدولار سيما وأن اكثر من ٦٠٪ من ممتلكاتها هي في منطقة الدولار. وقد حاولت اوبك بكل ما استطاعت تقوية الدولار، مباشرة وغير مباشرة.

لقد حدث أيضاً تعويض اقتصادي، ناجم عن التغيرات في التكاليف. فحتى في اكثر البلدان استهلاكاً، بذلت محاولات كبرى للتوفير في الطاقة، رغم انها لم تكن كافية. لقد هبط طلب اوروبا الغربية على النفط بين ١٩٧٣ و١٩٧٧ بنسبة ٥٪. وهبط عامل الطاقة في مجموعة دول التنمية والتعاون (OECD) من ١,١٣ وهوما كان عليه بين العامين ١٩٦٥